

العلة النحوية
في شرم الكافية
للرضي الأستراياذي (ت ٦٨٦هـ)

دراسة: محمد وحيه تكريتي
أستاذ الدراسات العربية في
كلية سانت كلير الدولية - أكسفورد

التأليف في العلة والحديث عنها امتد منذ سيبويه إلى قرننا هذا. وقد اختلفت مناهج البحث فيها وتنوع الحديث عنها. ومما يذكر أن التعليل لم يكن أصلاً في النحو، وإنما أصله الفقه والمنطق. وعلى هذا فالعلة ثلاثة أنواع:

١. العلة المنطقية، أو الكلامية.

٢. العلة الفقهية.

٣. العلة النحوية.

أما العلة النحوية فقد ذكر لها الزجاجي في كتاب (الإيضاح في علل النحو) (١) ثلاثة أنواع، هي:

العلل التعليمية.

العلل القياسية.

العلل الجدلية النظرية.

وبين ابن جني في كتاب (الخصائص) (٢) أن علل النحويين قريبة من علل المتكلمين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قريبها إلى علل المتفقيين. وعلل ما ذكره بقوله: " وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل

الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. (٣).

وأوجز الدكتور مازن المبارك الحديث عن تاريخ العلة منذ نشأتها حتى القرن الثالث بقوله: "إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها. ولم تكن ذات طبيعة فلسفية وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي.

إن الخليل وصحبه اعتقدوا بسلامة ذوق العرب وروعة حكمتهم في أحكام اللغة فهجموا بظنهم على موطن العلة محاولين انتزاعها وتوضيحها... وكان أسلوبهم أقرب إلى الجزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل، ثم تلت هؤلاء طبقة أفردت للعلة كتباً خاصة بها فألف تلميذ سيبويه محمد بن المستنير المشهور بقطرب والمتوفى سنة ٢٠٦ كتاب (العلل في النحو). وألف بكر بن محمد المازني المتوفى سنة ٢٤٨ (كتاب علل النحو)... هكذا لم يبلغ القرن الثالث نهايته حتى كانت علل النحو موضوعاً ذا قيمة، ترمقه أنظار النحاة، ويكتبون فيه ويتخذون منه وسيلة امتحان واختبار. (٤).

وأما العلة في القرن الرابع فقد استمر البحث فيها، وزاد اهتمام النحاة بها، فكثرت فيها مؤلفاتهم، وأطيلت أبحاثهم. وفيه صنفت العلل، فكانت تعليمية وقياسية ونظرية جدلية. وتأثر البحث النحوي بالنظر الفلسفي، والجدل الكلامي، والأسلوب الفقهي، وكان للبحث في العلل نصيب غير قليل، حتى بدا أن القرن الرابع هو الذي سجل طغيان الفلسفة على النحو وأرسى أسس البحث النظري فيه.

وصار واضحاً في هذا القرن تأثر النحاة بطريقة الفقهاء والمتكلمين،

وهكذا ألفوا على منوالهم وساروا على نهجهم^(٥).

وأثبت علماء هذا القرن أن النحويين كانوا يخرعون العلل معتقدين أنها هي وجوه الحكمة التي لاحظها العرب في كلامهم. ظهرت في هذا القرن - عند ابن جني - آراء نحوية كانت عنده بذوراً فكرية هائلة، ثم وجدت بعد ذلك بيئة ملائمة وتربة خصبة فأصبحت عماد ثورة أزكاها ابن ماضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس^(٦). وكذلك ظل النحو والبحث النحوي في القرون التالية ينهل من القدماء ومن أصول الفقه والكلام^(٧). فما مفهوم العلة عند الرضي الأسترباذي؟ وما نوع العلة المستخدمة في شرحه لكافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)؟

١ - مفهوم العلة عند الرضي الأسترباذي:

لم ترشدني المصادر التي رجعت إليها أن الرضي ألف كتاباً في العلة كما ألف أسلافه. بل إنه لم يحدث باباً منفرداً في شرحه لكافية ابن الحاجب يتحدث فيه عن العلة على شاكلة ما فعل بعض من قبله. وكذلك أمره في شرحه لشافية ابن الحاجب في الصرف. ولعل مرد ذلك يعود إلى جهوده التي أرادها منصبه على معالجة المسائل النحوية واللغوية، وإلى التزامه بأبواب متن الكافية الذي لم يفرد فيه ابن الحاجب باباً للحديث عن العلة.

وليس معنى ذلك أن الرضي كان غفلاً عن العلة ومفهومها، بدليل استخدامه لها في الشرح في مواضع كثيرة. وكانت العلة وسيلة لديه لتفسير الظواهر النحوية واللغوية، وشرحها شرحاً مفصلاً. وقد ورد لفظ (العلة) في أماكن كثيرة من شرحه للكافية^(٨).

وسجل الرضي بين حين وآخر بعض الآراء في العلة، نحو قوله في أول باب (غير المنصرف): "اعلم أولاً أن قول النحاة إن الشيء الفلاني علة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء

ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم. والحكم في اصطلاح الأصوليين ما توجهه العلة." (٩)

فهو - كما هو ظاهر في قوله - يسوق تعبير النحاة في التعليل، ثم يشرح ما يقصدونه من قولهم، دافعاً توهماً قد يرد في الذهن، لفهم ذلك القول، ووضح كيف يورد حد الحكم على لسان الأصوليين، والمقصود بهم هنا الفقهاء. وربما يكون من باب التبسيط تحليل قول الرضي السابق على النحو الآتي:

أ. قول النحاة: أن الشيء الفلاني علة لكذا...

ب. معنى هذا القول على لسان الرضي: هو شيء إذا

حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم

لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم.

ت. تعريف الأصوليين للحكم: هو ما توجهه العلة.

ونظر الرضي إلى العلة النحوية نظرة كلية، وأخرى جزئية، فهي لديه تامة، لكنها قد تتجزأ، عندئذ تسمى بجزء العلة، فيكون مجموع علتين فرعيتين علة تامة، ولا يحصل الحكم إلا إذا كانت العلة تامة، قال في الباب السابق نفسه بعد الكلام على المتقدم: "وتسميتهم أيضاً لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز، لأن كل واحد منها جزء العلة، لا علة تامة، إذ باجتماع اثنتين منها يحصل الحكم. فالعلة التامة إذن مجموع علتين، أو واحدة منها تقوم مقامها مع حصول شرط كل واحد منها." (١٠)

ولعله مناسب إعادة قراءة العلة في كلامه هذا على النحو الآتي:

العلة التامة = علة فرعية أولى + علة فرعية ثانية = الحكم

ونظّر الرضي إلى اصل العلة، ورأى أنه الاطراد، قال في باب (المذكر والمؤنث): " وربما جاء مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث إذا لم يقصد الحدوث، نحو: جملٌ ضامر، وناقَةٌ ضامر، ورجلٌ أو امرأةٌ عانس. وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال:

أحدها قول الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك، وهذه العلة غير مطردة في نحو: ضامر، وعانس. وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضاً، بل تقتضي تجرد الفعل أيضاً إذا لم يشترك كما في نحو: حاضت وطلقت، لأن اصل العلة الاطراد، وتقتضي أن لا يقال: إلا امرأة مرضع، وقد ثبت أنه يقال: مرضعة أيضاً بلا قصد الحدوث... " (١١).

وله في باب (المفعول له) نص غني بالحديث عن العلة، قال:

" وذكر المصنف (١٢) مثالين للمفعول له ليبين أنه قد لا يتقدم وجوداً على ما جعل علة له كما في: ضربته تأديباً، وقد يتقدم وجوده عليه كما في: قعدت جنباً. فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في: قعدت جنباً، أو تأخر عنه كما في: جنبتك إصلاحاً لحالك، وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل، وهي إحدى العلل الأربع، كما هو مذكور في مظانه، فهي متقدمة من حيث التصور، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة لعامله، وليس بمعمول كما ظن بعضهم نظراً إلى ظاهر نحو قولهم: ضربته تأديباً، وإن ضرب علة التأديب. وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطرد في نحو: قعدت جنباً. وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لأن التأديب علة حاملة على الضرب، ولفظ المفعول

له يؤذن بكونه علة، لان اللام في قوله: له، للتعليل، وهي تدخل على العلة لا المعلل، نحو: فعلتُ هذا لهذه العلة." (١٣).

وفي ذلك النص يلاحظ ما يأتي:

أ- العلة الغائية.

ب- العلة الحاملة.

ت- العلة الغائية هي إحدى العلل الأربع.

ث- العلة الغائية هي العلة الحاملة.

ج- الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل.

ح- العلة الغائية متقدمة من حيث التصور، متأخرة من حيث الوجود.

خ- المفعول له هو العلة الحاملة لعامله.

وما تقدم بيّن أن الرضي لم يكن على بعد من العلة ومفهومها، بل إن له فيها نظرات.

٢- أنواع العلل المستخدمة في شرح الرضي:

اختلفت العلل المستخدمة في شرح الرضي للكافية وتنوعت. فجاءت كثيرة واضحة غير غامضة، وهذه العلل هي: علة التطفل^(١٤)، علة الإتياع^(١٥)، علة الاستئثار^(١٦)، علة الوقاية^(١٧)، علة الأمن من الكسر^(١٨)، علة المحافظة^(١٩)، علة الخفاء^(٢٠)، علة الالتصاق^(٢١)، علة منع اشتراك^(٢٢)، علة التأنيث والعدل والعلمية^(٢٣)، علة الاستغراب^(٢٤)، علة عدم استعمال^(٢٥)، علة مطابقة^(٢٦)، علة التضاد^(٢٧)، علة التخيف^(٢٨)، علة الاختصاص^(٢٩)، علة شدة الارتباط والاتصال^(٣٠)، علة الإجماع^(٣١)، علة التبادر^(٣٢)، علة الحذف^(٣٣)، علة امتناع الحذف^(٣٤).

علة الاستغناء^(٣٥)، علة التخلل^(٣٦)، العلة الشنيعة^(٣٧)، علة عدم
 الاستقلال^(٣٨)، علة عدم الاتحاد^(٣٩)، علة لزوم^(٤٠)، علة عدم لزوم^(٤١)،
 علة عدم السماع^(٤٢)، علة قيام قرينة^(٤٣)، علة البقاء^(٤٤)، علة المنع^(٤٥)،
 علة عدم المنع^(٤٦)، علة التأثير^(٤٧)، علة الكراهية^(٤٨)، علة عدم
 التمكين^(٤٩)، علة عدم الفائدة^(٥٠)، علة الفائدة^(٥١)، علة الاحتياج^(٥٢)، علة
 عدم الاحتياج^(٥٣)، علة الدلالة^(٥٤)، علة الفرق^(٥٥)، علة التركيب^(٥٦)، علة
 قوة الدلالة^(٥٧)، علة المعاقبة^(٥٨)، علة العدل والوصف^(٥٩)، علة امتناع
 التخالف^(٦٠)، علة المساواة^(٦١)، علة الاطراد^(٦٢)، علة عدم الاطراد^(٦٣)، علة
 عدم وجود سعة في الكلام^(٦٤)، علة التطفل^(٦٥)، علة الفرع^(٦٦)، علة
 الأصل ومراعاته^(٦٧)، علة المزج^(٦٨)، علة عدم المزج^(٦٩)، علة
 التناقض^(٧٠)، علة الاستحالة^(٧١)، علة الاعتبار^(٧٢)، علة عدم الإحجام^(٧٣)،
 علة الشذوذ^(٧٤)، علة الاحتمال^(٧٥)، علة التخالف^(٧٦)، علة زوال العمل^(٧٧)،
 العلة العارضة^(٧٨)، علة التعسر^(٧٩)، علة الاعتبار^(٨٠)، علة الاستبشاع^(٨١)،
 علة عدم التحقق^(٨٢)، علة عدم التقدير^(٨٣)، علة عدم العراقة^(٨٤)، علة
 مراعاة التقدم^(٨٥)، علة التصدر^(٨٦)، علة اللبس^(٨٧)، علة الفضلة^(٨٨)، علة
 الاختصار^(٨٩)، علة الإسناد^(٩٠)، علة عدم التغيير^(٩١)، علة البعد^(٩٢)، علة
 عدم البعد^(٩٣)، علة الإضمار^(٩٤)، علة عدم الإضمار^(٩٥)، علة السقوط^(٩٦)،
 علة الطول^(٩٧)، علة التأويل^(٩٨)، علة منع الصرف^(٩٩)، علة القلة^(١٠٠)، علة
 الخوف^(١٠١)، علة التأخير^(١٠٢)، العلة العرضية^(١٠٣)، العلة الموطئة^(١٠٤)،
 علة عدم النظير^(١٠٥)، علة التبعية^(١٠٦)، علة الإلحاق^(١٠٧)، علة
 الصرف^(١٠٨)، علة التفاوت^(١٠٩)، علة التوهم^(١١٠)، علة الفساد^(١١١)، علة
 الكثرة وقد جاءت على وجوه مختلفة: كثرة الاستعمال^(١١٢)، كثرة
 التكرار^(١١٣)، كثرة الدخول^(١١٤)، كثرة الحذف^(١١٥)، كثرة التوسع^(١١٦)، كثرة
 التغيير^(١١٧)، كثرة المشابهة^(١١٨)، كثرة المخالفة^(١١٩)، وهناك كذلك علة

الخروج^(١٢٠)، علة عدم الخروج عن القاعدة^(١٢١)، علة الحمل^(١٢٢)، علة عدم الحمل^(١٢٣)، علة تنكير^(١٢٤)، العلة الغالبة^(١٢٥)، العلة المجوزة^(١٢٦)، علة المشاركة^(١٢٧)، علة عدم الاشتراك^(١٢٨)، علة الجمع^(١٢٩)، علة العطف^(١٣٠)، علة حصول ربط^(١٣١)، علة البذل^(١٣٢)، علة العموم والشمول^(١٣٣)، علة التعرية^(١٣٤)، علة الإجحاف^(١٣٥)، علة عدم اعتبار^(١٣٦)، علة عدم ثبوت في الكلام عن العرب^(١٣٧)، علة العروض^(١٣٨)، علة الفصل^(١٣٩)، علة الانتقاء^(١٤٠)، علة العدل^(١٤١)، علة التحول والصيرورة^(١٤٢)، علة الظهور^(١٤٣)، علة وجوب^(١٤٤)، علة زوال^(١٤٥)، علة الاستئناف^(١٤٦)، علة العمدة^(١٤٧)، علة الأصل^(١٤٨)، علة القبح^(١٤٩)، علة الاستحسان^(١٥٠)، علة البناء^(١٥١)، علة ترك الترجم^(١٥٢)، علة المقابلة^(١٥٣)، علة تبين وتوضيح^(١٥٤)، علة الموافقة^(١٥٥)، علة اختلاف^(١٥٦)، علة دخول^(١٥٧)، علة الاشتهار^(١٥٨)، علة النقل^(١٥٩)، علة عدم المصاحبة^(١٦٠)، علة الاضطراب^(١٦١)، علة العجمة^(١٦٢)، علة التكرار^(١٦٣)، علة الاستقرار^(١٦٤)، علة الإعراب^(١٦٥)، علة الحاجة^(١٦٦)، علة الإضافة^(١٦٧)، علة الهدر^(١٦٨)، علة التعذر^(١٦٩)، علة التضمن^(١٧٠)، علة الاشتغال^(١٧١)، علة الإبهام^(١٧٢)، علة العوض^(١٧٣)، علة التناسب^(١٧٤)، علة الغائية^(١٧٥)، العلة الموجدة^(١٧٦)، علة العدم^(١٧٧)، العلة الحاملة^(١٧٨)، العلة التامة^(١٧٩)، علة القرب^(١٨٠).

٣ - خصائص العلل في شرح الكافية:

نصل من الحصر السابق للعلل التي استخدمها الرضي الأسترباذي في شرح الكافية إلى أن العلل التي وردت غزيرة متنوعة. كما أنها في معظمها تعالج ظواهر نحوية، وهي على هذا علل قريبة من علل الكلاميين، بل هي أقرب إلى هذه العلل من قريبها إلى علل الفقهاء، حسب رأي ابن جني في علل النحويين. وربما كان اطلاع الرضي الأسترباذي

على علم المنطق والكلام ترك أثراً في معالجاته النحوية ومنهجه فيها.

وهي كذلك تكرر وإعادة للعلل التي جاءت على ألسنة النحويين السابقين. ومنهم سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، نحو قوله في باب (المنادى): " وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر. وأصله عنده: يا أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة الاستعمال، لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته. " (١٨١).

فالعلة التي أوردتها هنا على لسان سيبويه هي كثرة الاستعمال، وقد علل بها حذف فعل النداء بعد أداة النداء.

وكذلك نحو قوله في باب (المضمر): " قال سيبويه: عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى، لأن معناهما الطمع ولإشفاق. تقول: عساك أن تفعل كذا، تحمله على لعل في اسمه فتتصبه به، ويبقى خبره مقترناً بأن .. " (١٨٢).

والعلة التي ساقها هنا على لسان سيبويه هي علة التقارب، وبها علل حمل عسى على لعل.

ومنهم الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، نحو قوله في باب (المبتدأ والخبر): " وقال الفراء: لولا، هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل. " (١٨٣).

فالعلة التي أوردتها هنا على لسان الفراء النحوي الكوفي المذهب هي علة الاختصاص، وبها علل رفع الاسم الذي يقع بعد لولا.

وكذلك نحو قوله في باب (المجرورات): " وأما الاسمان اللذان ليس في أحدهما زيادة فائدة كشحط النوى، وليث أسد، فالفراء يجيز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف " (١٨٤).

والعلة في هذا القول على لسان الفراء هي علة التخفيف، وبها علل

إضافة الاسمين اللذين ليس في أحدهما زيادة فائدة، أحدهما إلى الآخر.

ومنهم الأخفش (ت ٢١٠هـ) في نحو قوله في باب (المضارع): "وقال الأخفش: إن الشرط مجزوم بالأداة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عمليين والشرط طالب للجزاء، فلا يستغرب عمله فيه. وأجيب باستغراب عمل الفعل الجزم" (١٨٥).

فالعلة التي أتى بها هنا على لسان الأخفش هي علة الضعف عن العمل عمليين اثنين، وقد علل بها ما ذهب إليه من أن أداة الشرط تعمل في فعل الشرط دون أن يصل عملها إلى الجزاء.

ومنهم الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، قال في باب (المنادى): "وقال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: الظريف، في قولك: يا زيد الظريف، على تقدير: أنت الظريف، وانتصابه على تقدير: أعني الظريف، وليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه." (١٨٦). والعلة المذكورة هنا هي علة الشبه، وبها علل عدم وصف المنادى المضموم.

ومنهم الجرمي (ت ٢٢٥هـ)، وذلك في قوله في باب (الفاعل): "واعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافاً للجرمي، نحو: أعلمتُ وأعلمني زيدَ عمرًا قائمًا، على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول. وأعلمني وأعلمته إياهُ إياهُ زيدَ عمرًا قائمًا، على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني. والأولى أن يُقال: أعلمتُه ذلك، قصداً للاختصار، إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين، فيكون ذلك إشارة إليه، وإنما منعه الجرمي لعدم السماع." (١٨٧).

وظاهر هنا أن العلة التي أتى بها على لسان الجرمي هي علة عدم

السماع.

ومنهم كذلك المازني (ت ٢٤٩هـ)، وذلك في قوله في باب (المضمر) يتحدث عن ضمير الفصل: "وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة، قال تعالى: "ومكر أولئك هو يبور" (١٨٨)، قال: ولا يجوز: زيدٌ هو قال، لأنَّ الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه : كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه. وهذا الذي قاله دعوى أيضاً بلا حجة، وقوله تعالى: "ومكر أولئك هو يبور" ليس بنص في كونه فصلاً لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره .." (١٨٩).

فالعلة التي أتى بها هنا على لسان المازني هي المشابهة، وبها علل المازني جواز وقوع ضمير الفصل قبل الاسم...

ومنهم الرياشي (ت ٢٥٧هـ)، وذلك في قوله في باب (المفعول له): "ويعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز. وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم:

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره
وأعرض عن شتم اللئيم تكرّما (١٩٠)
وكذا قوله تعالى: "حذر الموت" (١٩١). " (١٩٢).

والعلة التي ساقها في هذا القول على لسان الرياشي هي المشابهة كذلك، وبها علل وجوب تنكير المفعول له.

ومنهم المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في نحو قوله في باب (المضارع): "وهكذا، يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى، يقول: هو جزاء غير معمول فيه، وذلك الضعف عمل إن عن العمل في المتقدم عليها، فثبت أنها تتعزل عن جزم الجزاء بشيئين:

يكون الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً. ويكون الجواب مقدماً. وهذا عند

المبرد. " (١٩٣).

وواضح أن العلة التي أتى بها الرضي هنا على لسان المبرد هي علة الضعف.

ومنهم الزجاج (ت ٣١١ هـ) في نحو قوله في باب (الظروف) يتحدث عن (الآن) : " ومنها الآن ، قال الزجاج : بُني لتضمنه معنى الإشارة ، إذا معناه هذا الوقت . وهذا مذهبه في بناء أمس ، وفيه نظر ، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة مع إعرابها " (١٩٤).

وظاهر أن العلة التي أتى بها الرضي على لسان الزجاج هنا هي علة التضمن ، وبها علل الزجاج بناء الآن

ومنهم السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) في نحو قوله في باب (العامل) : " وألف كلا بدل من الواو عند سيبويه لإبدال التاء منها في المؤنث ، كما في أخت وبنت ، ولم تُبدل التاء من الياء إلا في اثنتين . وقال السيرافي : هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه " (١٩٥).

وأما العلة التي أتى بها في القول على لسان السيرافي فهي علة السماع ..

ومنهم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، في نحو قوله في باب (الظروف) يتحدث عن بناء (الآن) : " بُني لتضمنه اللام كأمس ، وأمّا اللام الظاهرة فزائدة ، إذ شرط اللام المعرفة أن تدخل على النكرات فتعرفها ، والآن لم يُسمع مجرداً عنها " (١٩٦) .

وظاهر هنا أن العلة التي أتى بها الرضي على لسان أبي علي الفارسي هي علة التضمن ، وبها يعلل أبو علي بناء : الآن ..

ومنهم كذلك الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ) ، وذلك في قوله في باب

(العطف): " وأما المتأخرون فإن الأعلام الشنتمري منع نحو: زيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرو، مع تقديم المجرور إلى جانب العطف. قال: لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله، قال: فإذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو، جاز لاستواء آخر الكلام وأوله في تقديم الخبرين على المخبر عنهما" (١٩٧).

وأما العلة التي أوردها في هذا القول على لسان الأعلام الشنتمري فهي علة الاستواء.

ومنهم الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في قوله في باب (الاسم) : " قال جار الله: وإنما لم تسقط في عرفات^(١٩٨)، لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء فيها كانت لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيه علامة لجمع المؤنث. وفيما قاله نظر.. " (١٩٩).

فالعلة التي أتى بها في هذا القول على لسان الزمخشري هي الضعف، وبها علل الزمخشري عدم سقوط التثنية من عرفات.

ومنهم الأندلسي (ت ٦٦١ هـ) في نحو قوله في باب (الموصول): (قوله: عليه. أي: على المضمرة المستحق لغيره قبل، وإن استغنى بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر وإن رجع إلى ذلك المبتدأ وذلك وكما في نحو: زيدٌ ضاربٌ أخوه هو، لفظ هو يرجع إلى زيد لأنه ضميره، وقد أخر، وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء. " (٢٠٠).

وظاهر أن العلة التي ساقها هنا على لسان الأندلسي هي علة عدم فائدة...

ومنهم ابن عصفور (ت ٦٦٣ هـ) في قوله في باب (خبر ما ولا المشبهتين بليس) يتحدث عن عمل (ما): " وقال ابن عصفور وتبعه

العبدى: لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع فيه كما تعمل إنَّ وأخواتها" (٢٠١). فالعلة التي أوردها في هذا القول هي كثرة التوسع..

وقد أتى الرضى في شرحه للكافية ببعض العلل ينسبها إلى المذهب البصري عامة تارة، وتارة ينسبها إلى المذهب الكوفي عامة.

فمن العلل التي أتى بها ينسبها إلى البصريين قوله في باب (الفاعل) يتحدث عن التنازع في عمل الفعلين المجاورين في المعمول الذي بعدهما: "وإنما اختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب إلى المطلوب، فالأولى أن يستبد به دون الأبعد." (٢٠٢). فالعلة التي أتى بها هنا هي علة القرب ..

ومن العلل التي جاء بها ينسبها إلى الكوفيين قوله في باب (الأمر): "قوله: وحكم آخره حكم المجزوم. قال الكوفيون: هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في أمر الغائب:

محمدٌ تقدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ من أمرٍ تَبَّالاً (٢٠٣)

قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطّرداً لكثرة استعماله بخلاف أمر الغائب، فإنه أقل استعمالاً منه وبقي مجزوماً بتلك اللام المقدرة " (٢٠٤).

وأما هنا فالعلة التي ساقها على لسان الكوفيين هي كثرة الاستعمال... ولعله يتضح مما تقدم أن رضى الدين في إتيانه بعلل على ألسنة النحويين لم يقتصر على النحويين المتقدمين، وإنما امتد هذا المصدر في الأخذ من القرن الثاني الهجري إلى القرن السابع الهجري، العصر الذي عاش فيه الرضى. وربما دل هذا على ميل ذهن الرضى إلى التوسع والاستقصاء في التحقيق والبحث، على أنه لم يكن متعصباً لعصر من دون

عصر، ومع هذا قد لا تكفي مثل هذه الإشارات إلى القطع بهذه الأحكام ولكن لعلها مع الإشارات السابقة والقادمة تزيد من وضوح هذه الأحكام..

وللرضي، إلى جانب ما تقدم، طريقة في التعليل اتبعها في كثير من المواضع. وهي أنه قد يعلل بالإحالة إلى موضع آخر، وربما حدد هذا الموضع وعين اسمه، مثلما نرى في قوله في باب (المبتدأ والخبر): "اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوباً، نحو: أما زيدٌ فقائمٌ. ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله: فأما القتالُ لا قتالَ لديكم (٢٠٥)." .

أو لإضمار القول، كقوله تعالى: "فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم" (٢٠٦). أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ وتجيء علة الإتيان بالفاء في خبر مثل المبتدأ في حروف الشرط. (٢٠٧).

وكأن الرضي هنا يريد أن يقول: ليس شرح مثل تلك العلة موضعه هنا، وإنما سيأتي في مكانه في (حروف الشرط) فانظر هناك.

وكذلك نحو قوله في باب (المجرورات): "وقد يجيء في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل: زيدٌ حسنٌ وجهه، بالإضافة" (٢٠٨).

وأحياناً لا يحدد الرضي هذا الموضع ولا يسميه، كما في قوله في باب (الضمير): "أعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة، لأنهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل، وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أبقي دليل على ما ألقى كما مضى في الترخيم. وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت.. (٢٠٩)." .

وكذلك نحو قوله في باب (المضارع) يتحدث عن إعراب المضارع: "قوله: إعرابه رفع ونصب وجزم. قد مضى علة اختصاصه بالجزم." (٢١٠).

ولم يكن اجتهد الرضي في التعليل مقتصرًا على استدعاء علل السابقين له، وإنما امتد به الأمر إلى أن سجل عللاً غير قليلة على لسانه نفسه، فمنها قوله في باب (الكلام): " والمراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به... وقولنا أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي، نحو: بعث وأنت حرّ، وفي الطلبي، نحو: هل أنت قائم؟ وليتّك أو لعلك قائم، وكذا نحو: اضرب، لأنه مأخوذ من تضرب بالاتفاق. وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياساً على سائر الجمل الطلبية، فخفف بخلاف اللام، وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه: لتضرب، وفي الغائب ليضرب، وفي المتكلم لأضرب ولنضرب لما قل استعمالها.. "(٢١١). ففي هذا القول علل الرضي التخفيف والحذف بكثرة الاستعمال.

وكذلك قوله في باب (العامل): " اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين، إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسره واستثقاله "(٢١٢). فقد ذكر هنا علتين هما: علة التعذر، وعلة التعسر.

وعلله كلها جاءت موزعة على نوعين. الأول: هو ما يُسمّى بالعلل البسيطة، وهي التي تعلل ظاهرة واحدة من جهة واحدة، وهذا النوع من العلل هو الغالب في الشرح، ومثل ذلك قوله في باب (غير المنصرف): " ثم نقول: منع الصرف في رحمن أولى، لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف "(٢١٣).

ومثل ذلك قوله في باب (المبتدأ والخبر): " فعلى ما فسر المصنف ينبغي أن

يكون معنى سلام عليك، قولي للفظ سلام عليك. وليس كذا، بل سلام في قولك: سلام عليك بمعنى المصدر سَلَّمَ الله، أي: جعلك سالماً، فالأصل: سلمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال..^(٢١٤).

وكذلك قوله بعد ذلك الكلام: "اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية أو فعلية كما مثل به المصنف، وإنما جاز أن يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له."^(٢١٤).

والنوع الثاني هو ما يسمى بالعلل المركبة، وذلك نحو قوله في باب (المضمر):

"واعلم أن أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل، لأن المرفوع مقدم على غيره، والمتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر، فنقول: إنما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصوا المتكلم بها لأن القياس وضع المتكلم أولاً، ثم المخاطب، ثم الغائب، وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه، وتخفيفاً، وكسروا للمخاطبة فرقاً ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة..^(٢١٥).

وكذلك قوله (اسم التفضيل): "ونقل عن المبرد والأخفش جواز بناء أفعال التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كأنفعل واستفعل ونحوهما قياساً. وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف أفعال."^(٢١٦).

وهو إلى جانب ما تقدم كله يصف العلة أحياناً، وذلك كوصفه لها بالاطراد، نحو قوله في باب (المبتدأ والخبر): "اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة، أو نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف، لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته. وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص."^(٢١٧).

ووصف علة أخرى بعدم الاطراد، قال في باب (المذكر والمؤنث):
وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال:
أحدها قول الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث،
وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك. وهذه العلة غير مطردة في
نحو: ضامر وعانس...^(٢١٨).

ووصف علة أخرى بالظهور، كما في قوله في باب (الموصول): "علة
بناء (ما)، و (مَنْ) الشرطيتين والاستفهاميتين والموصلتين ظاهرة"^(٢١٩).

إن ما ساقه الرضي في الشرح من علل تطلب الخفة، والفرار من الثقل
واللبس والضعف، إنما تعتمد ذوق العرب في ذلك.

ومما تقدم نصل إلى أن الرضي كان على وعي بجوانب العلة وأنواعها
ودورها في تقعيد النحو العربي، وأنه نهج في التوسل بها نهجاً واضح
المعالم، بين النتائج.

الهوامش

- (١) ص ٦٤.
- (٢) ج ١/ص ٤٨ وانظر الاقتراح للسيوطي ص ١١٣.
- (٣) الخصائص ج ١/ص ٤٨.
- (٤) النحو العربي: العلة النحوية ص ٦٩-٧١.
- (٥) انظر المصدر السابق نفسه ص ١٢٩-١٣٠.
- (٦) المصدر السابق نفسه ص ١٣٠.
- (٧) انظر المصدر السابق نفسه ص ١٣٢.
- (٨) انظر على سبيل المثال شرح الكافية ج ١/ص ١٥
١٨، ٢٠، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٧١، ٧٩، ٨٠، ٨٨، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١١٣، ١٢٩،
١٣٤، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٣... وج ٢/ص ٣، ١١، ١٣،
١٩، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٥٥، ٦٣، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٨٩، ٩١.
- (٩) شرح الكافية ج ١/ص ٣٥.
- (١٠) شرح الكافية ج ١/ص ٣٥.
- (١١) المصدر السابق نفسه ج ٢/ص ١٦٤-١٦٥.
- (١٢) أي: ابن الحاجب في متن الكافية.
- (١٣) شرح الكافية ج ١/ص ١٩٢.
- (١٤) انظر شرح الكافية ج ١/ص ٣٧.
- (١٥) انظر الشرح ج ٢/١٢.
- (١٦) انظر ج ٢/١٣.
- (١٧) الشرح ج ٢/٢٣، ٢١.
- (١٨) الشرح ج ٢/٢٢.
- (١٩) الشرح ج ٢/٢٣.
- (٢٠) الشرح ج ٢/٤٢، ٥٦، ١٨٧.
- (٢١) الشرح ج ٢/٥٧.
- (٢٢) الشرح ج ٢/٧٦.

- (٢٣) الشرح ج ٧٨/٢.
- (٢٤) الشرح ج ١٠٢/٢.
- (٢٥) الشرح ج ١٣٩/٢.
- (٢٦) الشرح ج ١٥٣/٢.
- (٢٧) الشرح ج ٢٨٣/١.
- (٢٨) الشرح ج ٢٠/١، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٣٨، ٥٨، ١٤١، ١٤٨، ١٥٣، ١٨٥، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٧٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، وج ٨/٢، ١١، ٤٠، ٦١، ٧١، ٨٩، ٩٢، ١٢٧، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٠، ١٧٤، ١٩٠، ٢٠٧، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٤، ٤٠٣.
- (٢٩) الشرح ج ٢١/١، ٣٨، ٥٧، ١٠٤، ١٥٢، ٢٤٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٧٨، ٢٨٥، ٣٠٤، ٣٢٥، وج ٣٢/٢، ١٠١، ١٠٥، ١٨٥، ٢٢٩، ٣٣٥.
- (٣٠) الشرح ج ٩٢/١، ٣١٩.
- (٣١) الشرح ج ٩٤/١، ٢٢٥.
- (٣٢) الشرح ج ٩٠/١.
- (٣٣) الشرح ج ٣١/١، ١٥٥، ١٨٢، ٢٣٩، ٢٩٨، وج ١١/٢، ٢٠٠، ٢٢٧، ٢٧٠.
- (٣٤) الشرح ج ٢٩٥/١، وج ٨٩/٢.
- (٣٥) الشرح ج ٣١/١، ٣٦، ٨٨، ١٤١، ٣٣٣.
- (٣٦) الشرح ج ٣٩٥/٢.
- (٣٧) الشرح ج ٧٩/١.
- (٣٨) الشرح ج ٥/١، وج ٥١/٢.
- (٣٩) الشرح ج ٦/١.
- (٤٠) الشرح ج ٣٠/١، ٤٩، ٢٢٧، وج ٥٩/٢، ٨٨، ١٨١.
- (٤١) الشرح ج ٤٦/١، ٥٥، ٦٣، ٢٣٩، ٣٠٠، وج ١٠٧/٢، ١٤٣، ٣٩٧.
- (٤٢) الشرح ج ٥٤/١، ٨٢، ١١٥، ١٦٦، ١٨٢، ١٨٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٨، ٢٥٢، ٢٧٥، ٣٢٠، وج ٦٥/٢، ٩٩، ١٤٧، ٢١٤، ٢٩٥.
- (٤٣) الشرح ج ٣٢٦/١.
- (٤٤) الشرح ج ٢٦٧/١.

- (٤٥) الشرح ج ١/١٧، ٣٧، ٢٦٦، وج ٢/٣٩٠.
- (٤٦) الشرح ج ١/٥٤، ٩١.
- (٤٧) الشرح ج ١/١٨، ١٠٢، وج ٢/٩٧.
- (٤٨) الشرح ج ١/٢٨، ٣١، ١٤١، ١٥٠، ١٦٥، ٢٩٤، وج ٢/١٥٤، ١٧٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٥٠، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٨٦.
- (٤٩) الشرح ج ١/٣١، ٣٦، ٣٧.
- (٥٠) الشرح ج ١/٩٤، وج ٢/٤٧، ٤٩، ٥٠، ٢٧٩.
- (٥١) الشرح ج ١/٢٥١١، ٢٥٥.
- (٥٢) الشرح ج ١/١١٣، ١٧١، وج ٢/٣٠، ٥٥، ٨١.
- (٥٣) الشرح ج ١/١٤٧، ١٧٠.
- (٥٤) الشرح ج ١/٢٤، ١٣١، ٢٥١، ٢٥٣، وج ٢/٥٩، ١٠٥، ٣٠٣.
- (٥٥) الشرح ج ١/١٣٣، وج ٢/١٦٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٣٤٥.
- (٥٦) الشرح ج ١/١٣٧، ١٧٣، وج ٢/٢٢٨.
- (٥٧) الشرح ج ١/٣١٧، وج ٢/٦١، ٩٧، ١٩٨.
- (٥٨) الشرح ج ١/١٤١.
- (٥٩) الشرح ج ١/٤١.
- (٦٠) الشرح ج ١/٢٥٦، ٣١٤.
- (٦١) الشرح ج ١/٣١٥.
- (٦٢) الشرح ج ١/٢٦، ٥٧، ٦٣، وج ٢/٢١٤.
- (٦٣) الشرح ج ١/٢١٥، ٢٦٩، ٣١٢، ٢٤٣.
- (٦٤) الشرح ج ١/٢٦٩.
- (٦٥) الشرح ج ١/٣٧.
- (٦٦) الشرح ج ١/٣٧، ٣٨، ٥٨، ٨٨، ١١٠، ٢٠٧، ٢٨٢، ٣٠٧، ٣٢٨، وج ٢/٩، ١٥، ١٣١، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٣٠٥، ٣٣٤.
- (٦٧) الشرح ج ١/٣٣، ٣٥، وج ٢/٥١، ٥٢، ٦٦، ٧٣، ١٤٧، ٢٢٣، ٢٢٨.
- (٦٨) الشرح ج ١/١٦٥.
- (٦٩) الشرح ج ١/١٥٠.

- (٧٠) الشرح ج ١/١٦٥، ٢١٢، ٢٥٦، ٢٨٢.
- (٧١) الشرح ج ١/٣٣.
- (٧٢) الشرح ج ١/١٤٩، وج ٢/٣٠، ١٧٤.
- (٧٣) الشرح ج ١/١٦٠.
- (٧٤) الشرح ج ١/١٨٣، وج ٢/٢١، ١٠٨.
- (٧٥) الشرح ج ١/١٧٥.
- (٧٦) الشرح ج ١/٣٢١، ٣٢٦، ٣٢٧.
- (٧٧) الشرح ج ١/٢٦٨.
- (٧٨) الشرح ج ١/٤٧.
- (٧٩) الشرح ج ١/٣٣، وج ٢/٨٨، ١٧٩.
- (٨٠) الشرح ج ١/٤٨.
- (٨١) الشرح ج ١/٣٢٦، وج ٢/٢٣٧.
- (٨٢) الشرح ج ١/٤٨.
- (٨٣) الشرح ج ١/٥٠.
- (٨٤) الشرح ج ١/٩، ١١، ٢٦، ٣١٨.
- (٨٥) الشرح ج ١/٧١، ٨١، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ١٠٠، ٢٢٧، ٢٧٠، وج ٢/٧، ١٠، ٥٦، ٦٣، ٢٥٦.
- (٨٦) الشرح ج ١/١٠٠، ١٦٥، ٢٠٥، وج ٢/٥٤، ٣٥٦.
- (٨٧) الشرح ج ١/٧٦، ٩٩، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٨، ٢١٠، ٢٩٤، وج ٢/٦، ٨، ٥٣، ٦٤، ٩٧، ١٦٠، ١٧٤.
- (٨٨) الشرح ج ١/٨٠، ٨١، ٩٦، وج ٢/١٣، ١٦، ١٤.
- (٨٩) الشرح ج ١/٨٢، ٣٣٦، وج ٢/٣٣٩.
- (٩٠) الشرح ج ١/٨٣، ٨٨.
- (٩١) الشرح ج ١/٨٦.
- (٩٢) الشرح ج ١/٨٧.
- (٩٣) الشرح ج ١/٩٥.
- (٩٤) الشرح ج ١/١٠١.

- (٩٥) الشرح ج ١/١٧٨.
- (٩٦) الشرح ج ١/٥٣، وج ٢/٣٥٨.
- (٩٧) الشرح ج ١/٥٣، ١٣٥، ٣١٩.
- (٩٨) الشرح ج ١/٥٤، ٨٦.
- (٩٩) الشرح ج ١/٣٦، ٧٠، وج ٢/٧٩، ١٢٦.
- (١٠٠) الشرح ج ١/٨٢، ٨٤، ٨٧، ١١٣، ١٤٥، ١٧٢، ١٩١، ١٩٨، ٣٠٧، ٣١٣،
وج ٢/١٠٢، ١٢٥، ١٤٣، ١٤٩، ١٩٠، ٢١٤، ٢٤١، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧١،
٣١٠.
- (١٠١) الشرح ج ٢/١٤١، ٢٢٨.
- (١٠٢) الشرح ج ١/٣٢٦.
- (١٠٣) الشرح ج ٢/١٤٣.
- (١٠٤) الشرح ج ١/٢٨.
- (١٠٥) الشرح ج ١/٢٣، ٣٩، ٥٤، ٦٦، ١٠٧.
- (١٠٦) الشرح ج ١/٣٦.
- (١٠٧) الشرح ج ١/٦٢.
- (١٠٨) الشرح ج ١/٥٨، ٥٩.
- (١٠٩) الشرح ج ١/٣٢٧.
- (١١٠) الشرح ج ١/٢٤، ١٢٥، ١٨٩، ٢٤٠، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨١، وج ٢/٢٤٣.
- (١١١) الشرح ج ١/٨٢، ٢٦٥، ٣٢٠.
- (١١٢) الشرح ج ١/٨، ٢٩، ٦١، ٧٦.
- (١١٣) الشرح ج ١/١٤٧.
- (١١٤) الشرح ج ١/١٩٧.
- (١١٥) الشرح ج ١/٢٤٥.
- (١١٦) الشرح ج ١/٢٦٧.
- (١١٧) الشرح ج ٢/٤٩.
- (١١٨) الشرح ج ٢/١٦.
- (١١٩) الشرح ج ٢/١٨٥.

- (١٢٠) الشرح ج ١/٤٥، ٣١١، وج ٢/٨٦.
- (١٢١) الشرح ج ١/٤٥.
- (١٢٢) الشرح ج ١/٤٥، ٧٢، ١٣٨، ١٩٢، ٢٧١، ٢٩٨، وج ٢/٢٠.
- (١٢٣) الشرح ج ١/٧٢.
- (١٢٤) الشرح ج ١/٢٧٦.
- (١٢٥) الشرح ج ١/٦١، ٦٢، ٩٦، ١٠٥.
- (١٢٦) الشرح ج ١/٦٣، ٩٠، ١٣٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٩٠، وج ٢/٢٨٧.
- (١٢٧) الشرح ج ١/١٦١، ٢١٦.
- (١٢٨) الشرح ج ١/١٩٣، ٣١٥.
- (١٢٩) الشرح ج ١/٥٧، ٦٦، ١٤٥، وج ٢/٢٣، ٣٩.
- (١٣٠) الشرح ج ١/٣١٤، وج ٢/٣٥٧.
- (١٣١) الشرح ج ٢/٢٩.
- (١٣٢) الشرح ج ١/٦١.
- (١٣٣) الشرح ج ١/٨، ٩٠، ١٠٧، ١٧٥، وج ٢/٣٣٥.
- (١٣٤) الشرح ج ١/٤٣.
- (١٣٥) الشرح ج ١/٢٦٦.
- (١٣٦) الشرح ج ١/٤٣، ٥٥.
- (١٣٧) الشرح ج ١/٢٧، ٧٧، ١٠٧، وج ٢/١٧٢، ٢٩٣.
- (١٣٨) الشرح ج ١/٢٩٥، ٢٩٦.
- (١٣٩) الشرح ج ١/٨١، ٢٦٦، وج ٢/٢٥٥.
- (١٤٠) الشرح ج ١/٦١، ١٥٠.
- (١٤١) الشرح ج ١/٦٥.
- (١٤٢) الشرح ج ١/٦٧، ٩٠.
- (١٤٣) الشرح ج ١/٦٩.
- (١٤٤) الشرح ج ١/ص ٦٩، ٣٢٢، وج ٢/ص ٢١، ١٥٦، ١٧٦، ٢٣٥.
- (١٤٥) الشرح ج ١/ص ٦٩، وج ٢/ص ٣٣، ١٠٨، ١٢٦.
- (١٤٦) الشرح ج ١/ص ٦٩.

- (١٤٧) الشرح ج ١/ص ٧٠، ٨٨، ٩٢.
- (١٤٨) الشرح ج ١/ص ٧٠، ٧١، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٣، ١٠٨، ١١٦، ١٢٥، ١٤٧، ١٥٧، ١٦٥، ١٧٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٤١.
- (١٤٩) الشرح ج ١/٢٩٢، وج ٢/٢٠٨، ٢٨٠، ٣٩٧.
- (١٥٠) الشرح ج ١/٢٩٤، ٣٠٥.
- (١٥١) الشرح ج ١/ص ٤٦، ١٣٤، ١٤١، ١٤٧، ٢٥٥، ٣٠٠، وج ٢/ص ٣، ٦٣، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٠٧، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٥٥، ٢٢٩، ٤٠٨.
- (١٥٢) الشرح ج ١/ص ١٤.
- (١٥٣) الشرح ج ٢/ص ١٣٤.
- (١٥٤) الشرح ج ١/ص ٤، ٧٩، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٧، ٣١١، ٣١٦، وج ٢/ص ٣٩، ١٥٤.
- (١٥٥) الشرح ج ١/ص ٤، ٣٤، وج ٢/ص ١٥٢، ١٧٧، ٢٠٣، ٢٠٩.
- (١٥٦) الشرح ج ١/ص ٣١٥.
- (١٥٧) الشرح ج ١/ص ٦.
- (١٥٨) الشرح ج ١/ص ١٢، ٣٨، ١٣٤، ١٦٦، ٢٧١، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١٣، وج ٢/ص ١٣٩، ١٩٥.
- (١٥٩) الشرح ج ١/ص ٣٤، ٤٠، ٦٢، وج ٢/ص ١٣٥، ٢٢٤، ٢٧١.
- (١٦٠) الشرح ج ١/ص ١٩٧.
- (١٦١) الشرح ج ٢/ص ٣٥٢.
- (١٦٢) الشرح ج ١/ص ١٦٨، ٣٢٠.
- (١٦٣) الشرح ج ١/ص ٤٠، ٥٠.
- (١٦٤) الشرح ج ١/ص ٤٠.
- (١٦٥) الشرح ج ١/ص ٣٢٥.
- (١٦٦) الشرح ج ١/ص ٣٥، وج ٢/ص ٢٦٨، ٢٢٨.
- (١٦٧) الشرح ج ١/ص ٢٩٦، ٣١٦.
- (١٦٨) الشرح ج ١/ص ٣٥.
- (١٦٩) الشرح ج ١/ص ٣٢.

- (١٧٠) الشرح ج ١/ص ٩١، ١٠٨، ٢٥٦، ٢٨٠، وج ٢/ص ٦٨، ٧٠، ٧٨، ٩٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٦٠، ٢٨٤، ٣٠٢، ٣٠٨.
- (١٧١) الشرح ج ١/ص ١٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٥٨، ١٤٨، ١٥٨، ١٧٠، ٢٥٥، وج ٢/ص ٥٩، ٦٥، ٧٣، ٩٥، ٩٦، ١٠٢، ١٥٢، ١٥٢، ١٦٠، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٠، ٢٣٠، ٢٧٠، ٣٠٠.
- (١٧٢) الشرح ج ١/ص ٢٢٣، وج ٢/ص ١٠٣، ٣١٥.
- (١٧٣) الشرح ج ٢/ص ٢٣٤.
- (١٧٤) الشرح ج ١/ص ١١، ٣٥، ٣٨، ٦٠، ١٤٣.
- (١٧٥) الشرح ج ١/ص ٢٣، ١٩٢.
- (١٧٦) الشرح ج ١/ص ١٨.
- (١٧٧) الشرح ج ٢/ص ٩٥، ٢٢٤.
- (١٧٨) الشرح ج ١/ص ١٩٢.
- (١٧٩) الشرح ج ١/ص ٣٥.
- (١٨٠) الشرح ج ١/ص ٣٤، ٧٩، ٨١، ٢٤١، وج ٢/ص ٢٠، ٥٥، ١٧٤، ١٧٥، ٢٤٦، الشرح ج ١/ص ١٣١.
- (١٨١) شرح الكافية ج ٢/ص ٢٠، وانظر أمثلة أخرى ج ١/ص ٣٢، ٤١، ٥٧، ٩٠، ٢٥٥، وج ٢/ص ١٩٠، ١٩٨، ٣٤٨.
- (١٨٢) الشرح ج ١/ص ١٠٤.
- (١٨٣) الشرح ج ١/ص ٢٨٨، وانظر أمثلة أخرى ج ٢/ص ٩٧، ٢٠٢، ٢٣٨.
- (١٨٤) الشرح ج ٢/ص ٢٥٤، وانظر أمثلة أخرى ج ١/ص ٣٨، ٥٧، ٦٧.
- (١٨٥) شرح الكافية ج ١/ص ١٣٦.
- (١٨٦) الشرح ج ١/ص ٨٢.
- (١٨٧) سورة فاطر، الآية ١٠.
- (١٨٨) الشرح ج ٢/ص ٢٥.
- (١٨٩) انظر خزانة الأدب ج ٣/ص ١٢٢ (طبعة هارون).
- (١٩٠) سورة البقرة، الآية ١٩.
- (١٩١) شرح الكافية ج ١/ص ١٩٤.

- (١٩٢) شرح الكافية ج ٢/ص ٢٦٢، وانظر أمثلة أخرى على ذلك ج ١/ص ٣٨، ٣١٥، وج ٢/١٣١، ٢٤٠.
- (١٩٣) الشرح ج ٢/ص ١٢٦، وانظر أمثلة أخرى على ذلك ج ١/ص ٣٨، ٥٨.
- (١٩٤) الشرح ج ٢/ص ٣٢، وانظر أمثلة أخرى على ذلك ج ٢/ص ١٢٥، ١٢٦، ١٩٠.
- (١٩٥) شرح الكافية ج ٢/ص ١٢٦، وانظر أمثلة أخرى على ذلك ج ١/ص ٢٠٨، ٢٣٨.
- (١٩٦) شرح الكافية ج ١/ص ٣٢٥.
- (١٩٧) الآية هي: (فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام) رقم ١٩٨، من سورة البقرة .
- (١٩٨) الشرح ج ١/ص ١٤.
- (١٩٩) الشرح ج ٢/ص ٤٧، وانظر أمثلة أخرى ج ١/ص ٩٠، وج ٢/٩٤، ٢٠٠.
- (٢٠٠) شرح الكافية ج ١/ص ٢٦٧.
- (٢٠١) الشرح ج ١/ص ٧٩، وانظر أمثلة أخرى ص ٢٤٦، ٢٤٨.
- (٢٠٢) انظر خزنة الأدب ج ٣/ص ٦٢٩ (بولاق).
- (٢٠٣) شرح الكافية ج ٢/ص ٢٦٨، وانظر أمثلة أخرى ج ١/ص ٧٩، ٢٤٨، وج ٢/ص ٣٩، ٢٤٠.
- (٢٠٤) انظر خزنة الأدب ج ١/ص ٤٥٢ (هارون).
- (٢٠٥) سورة آل عمران، الآية: ١٠٦.
- (٢٠٦) شرح الكافية ج ١/ص ١٠١.
- (٢٠٧) الشرح ج ١/ص ٢٨٤، وانظر أمثلة أخرى: ج ١/ص ١١٢، ١٢٨، ١٥٥، ٢٠٥، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، وج ٢/ص ٩٦، ١٠٤، ١٨١، ٢٥٦، ٣٨٨، ٣٩٠، ٣٩٥، ٤٠٣.
- (٢٠٨) الشرح ج ٢/ص ١٣.
- (٢٠٩) شرح الكافية ج ٢/ص ٢٢٩، وانظر أمثلة أخرى ج ١/ص ٣٥، ٢١٣، ٢٥٨، وج ٢/ص ١٤٧، ١٥٣، ١٥٥.
- (٢١٠) الشرح ج ١/ص ٨.
- (٢١١) الشرح ج ١/ص ٣٣، وانظر ص ١٠، ١١، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٦، ٧٦، ٩٩، ١٤٨، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣.

- (٢١٢) الشرح ج ١/ص ٦١.
- (٢١٣) شرح الكافية ج ١/ص ٩١، وانظر أمثلة أخرى ص ١٠٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٨٦، ١٩٧، ٢٣١، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٨، ١٤٨، ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٥٩.
- (٢١٤) الشرح ج ٢/ص ٧.
- (٢١٥) الشرح ج ٢/ص ٢١٤، وانظر أمثلة أخرى ج ١/ص ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٥٣، ٨٨، ٩٠، ١٦٥، ٢٠٧، ٣١٦، ٣٣٣، وج ٢/ص ١٥، ٢٣، ١٠٧، ١٤٧، ١٦٠، ٢٠١، ٢٢٤، ٢٢٨.
- (٢١٦) الشرح ج ١/ص ٨٨، وانظر أمثلة أخرى ص ١٥٠، وج ٢/ص ٢٢١.
- (٢١٧) شرح الكافية ج ٢/ص ٢٢٨.
- (٢١٨) الشرح ج ٢/ص ٥٥، وانظر أمثلة أخرى ج ١/ص ١٥٠، وج ٢/ص ٢٢.

المصادر

١. الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي. تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ط١، القاهرة ١٩٧٦م.
٢. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي. تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٢، بيروت ١٩٧٣م.
٣. خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، الجزء ٣، مصورة عن بولاق، دار صادر، بيروت. وج١، وج٣ تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٦٧م، و ١٩٦٨م.
٤. الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، ط٢، (مصورة)، بيروت.
٥. شرح رضي الدين الأستراباذي لكافية ابن الحاجب في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.

